نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
□ نشرة غير دورية باللغتين العربية والانجليزية □ العدد ٤٣ □ يونيو / حزيران ١٩٩١

كلمة التحرير :

شهدت اسرائيل جدلا واسعاً حول بث التلفزيون تحقيقاً مصوراً عن عمل وحدات سرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة متخفية فى زى فلسطينى تستهدف قتل واعتقال قيادات الانتفاضة .

معظم الجدل انصب على مدى الاضرار التى قد تترتب على نشر هذا « الفيلم » على وسائل الجيش الاسرائيلى لكبح الانتفاضة ، وبعضه اتجه الى ازالة الآثار السلبية التى قد تترتب على هذا البث بحث المستوطنين على عدم التردد فى اطلاق النار على الفلسطينيين خشية أن يكون من بين أهدافهم عناصر من الجيش الاسرائيلى . وكالمعتاد ركبت العناصر الأكثر تطرفا الموجة لتطالب بتوسيع نطاق مواجهة الانتفاضة ، وهدد أحد الوزراء بالاستقالة وسحب نائبين من الكنيست إذا لم توضح الحكومة خططها تجاه سحق الانتفاضة .

أما رئيس أركان الجيش الاسرائيلى المسئول عن التصريح بنشر هذا التقرير « المتلفز » فقد قدم للكنيست ثلاثة مبررات وراء هذا النشر : الأول هو ردع الفلسطينيين الذين لم يشاركوا فى لجان الانتفاضة من الالتحاق بها ، والثانى هو ابلاغ رسالة الى الفلسطينيين مفادها أن نشاطات الجيش تستهدف « النواة الصلبة » وليس عامة الناس ، وأخيراً خلق نوع من البلبلة فى أوساط الفلسطينيين . ولم يخف رئيس الأركان هدفاً اضافياً ، يستهدف منح الشبان الاسرائيليين الذين ينخرطون فى الجيش شعوراً « بالفخر » أمام المهارات التى يتطلبها القيام بتلك العمليات فى مواجهة الصورة السلبية التى تؤمن بها الغالبية لدى ذهابها للضفة الغربية وقطاع غزة .

مالم تناقشه السلطات والكنيست الاسرائيلى هو مدى « شرعية » أعمال القتل خارج القانون ، وهل تنطبق مثل هذه الاجراءات مع اتفاقية جنيف الرابعة التى تختص بحماية المدنيين تحت الاحتلال ، أو حتى مع حقوق الانسان فى « الأراضى الاسرائيلية المحررة » وهل تتمشى مع مزاعم الحكومة تجاه السلام .

الواقع أننا لانملك أى تسمية أخرى لما عبر عنه هذا التقرير والجدل الذى ثار حوله سوى الارهاب . وهو تقليد اسرائيلى راسخ يمتد من دير ياسين إلى مذبحة المسجد الأقصى ولا يفاجئنا . أما الذى يثير لدينا الشعور بالمفاجأة والسأم كذلك ، فهو قدرة هؤلاء الذين يملأون الدنيا ضجيجا حول الشرعية وحماية حقوق الانسان فى كل مكان عدا اسرائيل . فهل تؤكد هذه الوقائع من جديد على مدى الحاجة لتكاتف جهد دولى من أجل فرض حماية قانونية على الشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال .

مشكلات القرن الأفريقى .. بعد محنة الخليج
انعكاسات عميقة على حقوق الانسان فى الوطن العربى

رغم أن كثيرا من مراقبى حقوق الانسان تنفسوا الصعداء إثر انهيار النظام القمعى الثانى فى القرن الأفريقى ، بفرار الرئيس منجستو هيلا مريام ، بعد أقل من أربعة أشهر من فرار نظيره الصومالى ، الا أن أحداً لا يستطيع أن يدعى التفاؤل بمستقبل حقوق الانسان — بعد — فى القرن الافريقى ، حيث تتفشى النزاعات المسلحة فى الصومال ، وتتزايد المخاوف من عدم الاستقرار فى اثيوبيا ، كما تتفاعل هذه الاضطرابات مع عدد من المشكلات المزمنة فى المنطقة مثل مشكلات جنوب السودان ، واللجوء السياسى ، والمجاعة . بما ينعكس بدوره فى سلسلة من الآثار العميقة على حقوق الانسان ، ليس فقط فى القرن الأفريقى ، بل وكذلك فى العديد من البلدان العربية ، وبين العديد من الشعوب العربية والأفريقية .

١ — النزاع المسلح فى الصومال

فمنذ انهيار نظام الرئيس السابق سياد برى فى شهر يناير / كانون الثانى ١٩٩١ مازال الاحتكام للسلاح بين فصائل الحركة الوطنية قائما على أشده ، ومازالت النزاعات القبلية تمثل الملمح الأساسى على الساحة الصومالية . وفيما استأثر فريق من الحركة الوطنية بمقاليد السلطة فى مقديشيو ، فقد أعلن فريق آخر الانفصال بالأقليم الجنوبى باسم جمهورية أرض الصومال . أما الجهود الدولية التى بذلت فى مساعدة الأطراف المتنازعة ، فمازالت محدودة ، وتبقى جهود جيبوتى التى بدأت فى ١٩٩١/٦/١٠ لمساعدة بعض الفصائل على الحوار ، مجرد جهود أولية حيث تقتصر على بعض الفصائل فحسب ، وتركز على وقف الاقتتال بينها ، ولاتزال تحتاج لكثير من التطوير والدعم لتأسيس اطار مناسب لحل المشكلات العميقة بين فصائل الحركة الوطنية الصومالية . فيما تستمر الحالة العامة لحقوق الانسان فى التردى ، وتتفشى الانتهاكات ، ويفقد مئات الضحايا أرواحهم .

٢ — حق تقرير المصير للشعب الاريترى

أما الشعب الاريترى الذى يثور الجدل الآن فى الدوائر العربية حول مدى حقه فى إعلان الاستقلال ، فإن قضيته تثير الكثير من القلق . فالشعب الاريترى الذى بذل كل ما فى وسعه — شأن كل شعوب الأمتين العربية والأفريقية — من أجل أن يحصل على حقه فى تقرير مصيره ، وصلت به التوازنات الدولية فى الخمسينيات إلى صيغة تحقق له الاستقلال الذاتى فى اطار علاقة فيدرالية مع اثيوبيا ، لكن سرعان ما انقض عليها امبراطور اثيوبيا السابق فى عام ١٩٦٢ بضم اريتريا وتصفية كل مظاهر الاستقلال الذاتى لها . أما التضحيات الجسيمة التى قدمها من أجل رفع الغبن الذى وقع عليه ، وتثبيت حقه فى تقرير مصيره ، فقد أعاقتها دائما ثلاثة اعتبارات أساسية : تصوير النظام الاثيوبى لمطالب الحركة الوطنية الاريترية بصفتها حركة انفصالية وليست حركة وطنية لتجميد التأييد العربى والأفريقى لها فى اطار مبدأ القبول بالحدود الاستعمارية الذى اقرته منظمة الوحدة الأفريقية ، واعتبارات السياسة الاقليمية التى كانت تتحرك فى اتجاه دعم أو حجب الدعم عن القضية الاريترية فى ضوء الموقف من النظام الاثيوبى ، وتوخى مدى قدرته على اثارة المشكلات الاقليمية المماثلة ، وأخيرا الصراع الدولى حيث كانت اثيوبيا مركزا أساسيا للصراع بين القوى الكبرى بحكم موقعها الاستراتيجى .

فى ضوء هذه الاعتبارات جرى اهدار الكثير من حقوق الشعب الاريترى ، وليس فقط حقه فى تقرير مصيره ، ففى مواجهة المعارضة السياسية وصور الاحتجاج الوطنى جرى الزج بقيادات العمل السياسى فى السجون ، أو اضطروا إلى الهرب إلى المنافى ، كما جرى سحق عسكرى للمعارضة ومحاصرة المدن الرئيسية بمساندة من الخارج فى كل مرة أوشكت الحركة الوطنية أن

(يتبع)

تصل إلى مبتغاها . وفيما تخلت حكومات عربية عن مساندة الحركة الوطنية الاريترية فى اطار القبول بمبدأ قدسية الحدود الاستعمارية تخلت حكومات أخرى عن هذه المساندة فى اطار تفادى ردود الفعل الاثيوبى على أوضاعها الداخلية ، وتخلت حكومات أخرى عنها فى اطار مراعاتها للتضامن « الأممى » مع الدول الشيوعية المساندة للنظام . أما الرأى العام العربى ، المنشغل بهموم القلب دون الأطراف ، فلم يهتم كثيرا بغياب القضية الاريترية ، وانقسم المتخصصون بين مؤيد لحق الشعب الاريترى فى تقرير مصيره ، ومُصرّ على أسبقية وحدة الأراضى الاثيوبية .

فهل يجوز لهؤلاء الذين خذلوا كفاح الشعب الاريترى أن يناقشوا اليوم حقه الذى تكفله له كل المواثيق الدولية فى تقرير مصيره ، بزعم أن اريتريا المنفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر أوبدعوى الحفاظ على الوحدة الاقليمية لأراضى اثيوبيا .

المؤكد أنه لا يجوز أن تتحول الميزة الجغرافية لاقليم لتقييد حق شعبه فى ممارسة حق ثابت له قانونا ، وتاريخا – والمؤكد كذلك أن الوحدة عمل يقوم على الاختيار الحر الارادى ، وليس على القهر . ويظل هناك العشرات من الصيغ والتدابير التى تكفل المصالح الثابته لشعوب اثيوبيا التى عانت بدورها من قهر وصلف السلطة المركزية فى أديس أبابا فى عهديها الامبراطورى والشيوعى ، وكذا إقامة علاقات تكفل مصالح كل شعوب القرن الأفريقى . وهو ما ندرك يقينا أن القيادات الاريترية بكافة انتماءاتها تحرص كل الحرص عليه ، بل وتعكس تصريحات القيادة الأثيوبية الجديدة تقبلا له فى اطار استفتاء شعبى يتم خلال عامين .

٣ ــ مشكلات اللجوء السياسى

أما مشكلات اللجوء السياسى التى تمثل احدى الظاهرات الأساسية فى القرن الأفريقى ، بالنظر للطابع المزمن للنزاعات السائدة ، والطبيعة الجغرافية ــ السياسية للإقليم ، فيرصدها مراقبو حقوق الانسان كأحد المصادر الرئيسية لتردى حالة حقوق الانسان ، وللعديد من الانتهاكات فى المنطقة فى ضوء الظروف الطبيعية التى تعانى منها بلدانها ، والنقص الحاد فى الخدمات ، وصعوبات الاغاثة ، وضعف الرقابة والاشراف ، وغلبة الاعتبارات الأمنية والسياسية فى معالجة مشاكل اللاجئين .

وقد أسفرت التطورات الأخيرة عن ترد جديد فى مشكلات اللجوء ، وطبقا لمصادر مفوضية شئون اللاجئين فإن نحو ٨٠٠ ألف صومالى يعيشون فى ظروف صعبة فى شرق أثيوبيا نتيجة المعارك الدائرة فى الصومال ، وقد قطعت الاتصالات مع المعسكرات التى يأوون اليها ، وتتوقع المفوضية أن يرتفع عدد اللاجئين الصوماليين لكينيا إلى ١٥٠ ألف لاجىء بسبب شح المواد الغذائية فى جنوب الصومال . كما أسفرت التطورات الأخيرة بأثيوبيا عن حركة هجرة مضادة بين الصوماليين المقيمين فى اثيوبيا ، ومن السودانيين من أبناء الجنوب اللاجئين لاثيوبيا . وتقدر المصادر الصحفية حركة الهجرة العائدة من أبناء جنوب السودان بنحو ٤٠٠ ألف سودانى .

كما امتدت حركة اللجوء الى اليمن ، وتدفق عليه عشرات الآلاف من اللاجئين من أثيوبيا والصومال ، فضلا عن أعداد كبيرة من اليمنيين الذين كانوا يقيمون لفترات طويلة فى أثيوبيا والصومال ، وتقدم اليمن بطلب لمفوضية شئون اللاجئين لتقديم مساعدات لهؤلاء اللاجئين .

ولم تقتصر الأوضاع الخاصة بالنزوح والهجرة واللجوء بين بلدان القرن الأفريقى والبلدان المجاورة فحسب ، ففى غمار التطورات عقدت الحكومة الاسرائيلية صفقة ختامية مع النظام الاثيوبى السابق نقلت بموجبه نحو ١٥ ألفا من اليهود الاثيوبيين المعروفين باسم « الفلاشا » الى اسرائيل فى حلقة جديدة من حلقات تعزيز الهجرات اليهودية لاسرائيل للتأثير على حقوق الشعب الفلسطينى .

٤ ــ المجاعة

تضاعف حالة المجاعة السائدة فى المنطقة من حجم معاناة شعوبها والمعروف ان كلا من اثيوبيا والصومال والسودان تعانى من حالة مجاعة حادة فى العديد من المناطق ، والمعروف ايضا أن الاضطرابات السياسية تشكل صعوبات اضافية أمام جهود الاغاثة الدولية ، كما تسهم الاعتبارات السياسية من جانب القوى المحلية ، والدول المانحة على السواء فى تعقيد جهود الاغاثة ، والنتيجة هى استمرار التردى فى كل المواقع .

وطبقا لتصريحات المدير التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى فإن مشكلة المجاعة التى يمر بها القرن الأفريقى « أخطر المشاكل فى العالم ، وإذا لم يتم تداركها ستتحول إلى مأساة » . وطبقا لتقديرات البرنامج فإن ١٥ مليون مواطن فى منطقة القرن الأفريقى فى حاجة ماسة للغذاء والإغاثة العاجلة .

الخلاصة

تنظر المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ لحالة التردى الشديد لحقوق الانسان فى منطقة القرن الأفريقى ، وتعتقد أن الحاجة ماسة لدفع الجهود على عدة مستويات لتدارك الموقف يأتى فى مقدمتها مساعدة الأطراف المتنازعة على وقف القتال وبدء حوار حول كافة المشكلات المطروحة ، وكذلك وضع ترتيبات عاجلة لمواجهة الموجات الجديدة من اللاجئين ، ودفع جهود الاغاثة الدولية بحيث تتناسب مع حجم الكارثة القائمة والمتوقعة من جراء المجاعة والتى تتفق المنظمة مع كافة المصادر الدولية المعنية بأنها تحمل طابع كارثة ليس بوسع أحد أن يبرىء ضميره منها .

ورغم أن المنظمة تدرك التعقيدات التى تحيط بعمل المنظمتين الأقليميتين العربية والأفريقية تجاه هذه القضايا فى الظروف الراهنة الا أنها تعتقد بأنه تقع على عاتقهما بشكل مباشر مسئولية تعبئة وحشد الطاقات الاقليمية والدولية لوضع حد للتردیات القادمة وتدارك الكارثة . وتناشد المنظمة الاعلام العربى بتسليط أضواء كافية على المشكلات الراهنة والحث على ايجاد حلول عاجلة لها .

من اصدارات المنظمة

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان مؤخرا تقريرها السنوى الخامس ، ومن المتوقع طرح التقرير للتداول فى أعقاب عطلة العيد.

كذلك أصدرت المنظمة فى الاسبوع الاول من مايو / ايار الكتاب الرابع من سلسلة « ندواتها الفكرية » ويتضمن أعمال ندوة نظمها فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بالنمسا حول : « آفاق الديمقراطية فى الوطن العربى » .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر
الدفاع يطالب ببطلان اعترافات المتهمين فى قضية اغتيال رئيس مجلس الشعب .. ومصرع أحد المتهمين الهاربين

بدأت محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » فى ١٠ يونيو / حزيران محاكمة المتهمين باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وخمسة من مرافقيه .

دفع المحامون ببطلان التحقيقات واعترافات المتهمين التى أدلوا بها اثناء حبسهم فى أماكن مجهولة غير السجون العمومية والتى لاتخضع الا لسيطرة مباحث أمن الدولة ، واكدوا تعرضهم للتعذيب واساءة المعاملة لاجبارهم على الإدلاء بما يمليه عليهم المحققون . وأوضح رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين ان عددا منهم قد دخل فى حالة إعياء تام لاضرابهم عن الطعام على مدى عشرة أيام احتجاجا على سوء المعاملة والتعذيب ، كما اشار إلى حرمان المتهمين من الزيارات ومن الاتصال بأسرهم فضلا عن ايداعهم بالحبس الانفرادى .

وقد قررت هيئة المحكمة تأجيل نظر القضية الى جلسة ١٥ يوليو / تموز كما قررت احالة المتهمين الى الطب الشرعى لبيان مابهم من اصابات وسببها وتاريخ حدوثها والاداة المستخدمة فى احداثها ، وأكدت على ضرورة مراعاة تنفيذ الحبس الاحتياطى للمتهمين فى احد السجون العمومية وتوفير الاحتياجات التى يكفلها القانون للمتهمين من الملابس والمأكل والأدوية ، كما قررت احالة طلبات الزيارات المقدمة من المحامين والأهالى للنيابة العامة لاتخاذ ماتراه فى حدود القانون ، ووافقت على طلب هيئة الدفاع بضم الأوراق الخاصة بقضية مصرع الدكتور علاء محيى الدين المسئول الاعلامى للجماعة الاسلامية الى ملف القضية .

ويذكر فى هذا الصدد ان الاعترافات المنسوبة للمتهمين باغتيال الدكتور المحجوب خلال التحقيقات قد تضمنت اشارة إلى أن مخطط الاغتيال كان يستهدف الانتقام لمصرع د. علاء محيى الدين الذى حمّلت الجماعة الاسلامية ــ فى أعقابه ــ أجهزة الأمن مسئولية تدبير واقعة اغتياله .

تضمن قرار الاتهام ٢٥ متهما من بينهم ١١ هاربا ، وتطالب النيابة بمعاقبة ثمانية عشر منهم بالاعدام ، ومعاقبة الآخرين بالسجن لمدد متفاوتة بتهم القتل العمد والشروع فى القتل والتخطيط لاغتيال عدد من كبار المسئولين بالدولة .

وقد اعلنت وزارة الداخلية ــ قبيل بدء المحاكمة بيومين ــ مصرع ياسر عبد الحكيم ، احد المتهمين الهاربين ، واصابة زميله علاء ابو النصر المتهم فى نفس القضية وذلك اثناء محاولة القبض عليهما بعد اختفائهما داخل احد المساجد بمحافظة الجيزة . واشارت إلى قيام المتهمين باطلاق النار على افراد قوة الشرطة التى اضطرت الى مبادلتهم النار مما ادى الى مصرع المتهم المذكور بعد اصابته بثلاث عشرة طلقة .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تتبنى موقفا ثابتا من اعمال العنف أياً كان مرتكبوها فانها فى الوقت نفسه تؤكد على ضرورة احترام الحقوق التى يكفلها القانون للمتهمين الذين ينسب اليهم التورط فى مثل هذه الأعمال . ومن هذا المنطلق فان المنظمة تجدد مناشدتها للسلطات فى مصر بتوفير كافة الضمانات القانونية المتعارف عليها دوليا لكفالة حق المتهمين فى محاكمة منصفة ، ووقف كافة مظاهر سوء المعاملة والتحقيق فى ادعاءات التعذيب اتساقا مع احكام الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التى صادقت عليها مصر . كما تجدد مطالبتها للسلطات بان تراقب بشكل صارم أية تجاوزات بشأن ضوابط استخدام الأسلحة النارية من قبل أجهزة الشرطة فى تعقب الأشخاص المطلوب القبض عليهم ومحاسبة المسئولين عن أية تجاوزات فى هذا الشأن .

المحكمة العسكرية تقضى ببراءة رئيس تحرير صحيفة الشعب

قضت المحكمة العسكرية العليا فى ١٦ مايو / آيار ببراءة الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير صحيفة « الشعب » الناطقة بلسان حزب العمل المعارض ، والأستاذة هدى مكاوى المحررة بنفس الصحيفة وكان الاثنان قد احيلا الى المحاكمة العسكرية بتهمة نشر أخبار عسكرية تتعلق بدور مصر فى حرب الخليج . كما قضت المحكمة العسكرية ايضا بالحبس لمدة سنة مع ايقاف التنفيذ وبغرامة مائتى جنيه للأستاذ محمد عامر رئيس تحرير صحيفة « الحقيقة » المعارضة بعد أن وجهت اليه تهم مماثلة .

وقد تقدم محامو محمد عامر بتظلم من الحكم إلى السيد رئيس الجمهورية والمدعى العام العسكرى وخاصة أن الأخبار التى نشرتها « الحقيقة » قد نشرتها فى وقت لاحق مجلة « الدفاع » الناطقة بلسان وزارة الدفاع .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد أعربت عن قلقها البالغ إزاء مايمثله قرار احالة الصحفيين الثلاثة للمحاكمة العسكرية من انتكاس لحرية الرأى والتعبير ، وخاصة باقتران هذه الخطوة باعتقال عشرات الأشخاص فى ذلك الوقت ممن أعربوا عن آراء معارضة لحرب الخليج ولمشاركة قوات مصرية فيها .

المنظمة تتوسط لانتداب لجنة لامتحان سجين بسجن القناطر

أجرت المنظمة العربية لحقوق الانسان اتصالا فوريا بالدكتور صفى الدين ابو العز ــ رئيس معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ــ وذلك بخصوص الالتماس الذى تلقته المنظمة من الطالب عبد المنعم عبد السلام ابو ياسين والمحتجز بسجن القناطر والخاص بتمكينه من اداء امتحانات الفصل الرابع التخصصى فى قسم العلوم السياسية وذلك حتى لايضيع عليه جهد سنتين قضاهما دارسا بالمعهد .

وقد تبين خلال الاتصال الذى تم ان رئيس المعهد على اطلاع بحالة السجين . وقد وافق سيادته على انتقال لجنة من المعهد لامتحان الطالب واتصل بوزارة الداخلية فى هذا الشأن وحصل على موافقتها . كما تعهد بتحمل تكلفة انتقال اللجنة بدلا من ان يتحملها السجين

وجدير بالذكر ان الطالب المذكور مسجون فى قضية دينية وقد وجهت اليه تهمة قلب نظام الحكم وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة خمسة عشر عاما مع الاشغال الشاقة علما بأنه احتجز بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٢ ومن المقرر ان يستمر حبسه حتى ١٩٩٢/٧/١٢ .

هذا وكان الشاكى قد اشار الى ان اجراءات مشددة كانت قد اتخذت بحق السجناء المتهمين بالانتماء للتيارات الاسلامية وذلك فى اعقاب هروب أحد المتهمين باغتيال الدكتور رفعت المحجوب .

واذ تعرب المنظمة عن عميق تقديرها للاستجابة الفورية التى ابداها السيد رئيس معهد البحوث العربية فانها ترجو ان تتجاوب الأجهزة المختصة داخل السجون فى كفالة تلك الحقوق لكافة السجناء وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العقائدية .

السودان
وفاة سجين سياسى من التعذيب ومخاطر تهدد حياة آخر

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ انباء تفيد وفاة احد السجناء السياسيين بسجن بورسودان ، وهو جعفر عطا ، وذلك من جراء التعذيب الذى تعرض له خلال فترة احتجازه . فقد افادت المعلومات الواردة للمنظمة انه قد توفى فى ١٩ مايو ١٩٩١ فى اعقاب تعرضه للتعذيب مشيرة فى الوقت ذاته إلى ان نفس المصير يتهدد أخاه منصور عطا والمحتجز بدوره بسجن بورسودان والتى تفيد الانباء الواردة أن هناك مخاطر تهدد حياته بسبب مايتعرض له من تعذيب مما يخشى معه ان يترتب عليه مساس بحياته أو بسلامته .

وقد أبرقت المنظمة فور تلقيها هذه الأنباء لكل من السادة وزراء الداخلية والاعلام بالسودان وناشدت السيد وزير الداخلية اصدار توجيهاته للجهات المختصة بالتحقق من حقيقة أوضاع السجينين المشار اليهما ، والتعرف على أسباب وفاة السجين جعفر عطا ، والتثبت مما ورد حول وفاته ، وماتردد من انها ناجمة عن تعرضه للتعذيب ، وكذلك محاسبة المسئولين عن ذلك . كما ناشدته اصدار أوامره بالتأكد من سلامة السجين منصور عطا ووقف أية اجراءات قد تنطوى على سوء معاملة له . كما رجته اعمال مقتضيات العدالة ، ومعايير حقوق الانسان وحماية كافة السجناء من التعرض لأى تعسف بحقوقهم .

وبينما تتطلع المنظمة لتلقى ايضاح من السلطات المختصة فى هذا الشأن لايزال يساورها القلق حول هذه الأنباء ، خاصة وانها تتعلق بانتهاك الحق فى الحياة وهو أحد الحقوق اللصيقة بالانسان والتى لايجوز النيل منها تحت اى ذرائع أو مبررات أيا كانت .

وجدير بالذكر ان الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان كان قد صرح اثناء مقابلته لوفد المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الخرطوم فى ابريل من العام الماضى بأنه على استعداد لاقامة لجنة تحقيق قضائية فى أى ادعاء محدد يصله حول التعذيب ... والمنظمة اذ تأمل ان ينتقل هذا التعهد الى حيز التنفيذ فانها تجدد مناشدتها للسلطات بالتحقق من تلك الحالات الواردة والتى تمثل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان

الصومال
تردى أوضاع حقوق الانسان فى ظل النزاعات القبلية

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام بالغ تردى أوضاع حقوق الانسان فى الصومال وذلك فى ضوء التقارير والنداءات العديدة التى تلقتها فى هذا الشأن . فقبيل اعلان الاقليم الشمالى الانفصال وردت للمنظمة تقارير تفيد وقوع انتهاكات واسعة النطاق فى اطار النزاعات ذات الطابع القبلى والعشائرى الدائرة هناك . فقد شهدت مقديشيو وغيرها من المناطق داخل الصومال سقوط اعداد كبيرة من ضحايا العنف حيث سقط فى مدينة جالكايو وحدها ٣٠٠ قتيل من المدنيين ونحو ٨٠٠ شخص من قبيلة الداروط تردد انهم قتلوا فى مقديشيو بواسطة مجموعات من قبيلة الهوية ، كما ورد ذكر سقوط اعداد اخرى من الضحايا ممن لقوا مصرعهم فى منطقة بيديبو وهو نفس المصير الذى لاقاه ٢٢٢ شخصا من قبيلة المجرتين .

هذا وتفيد التقارير الواردة تورط الميليشيات المسلحة فى أعمال القتل ، والاغتصاب ، ومصادرة ممتلكات سكان مقديشيو ممن يعرف عنهم الانتماء لقبيلة الداروط مشيرة إلى أن المنتمين للقبيلة المذكورة منعوا مؤخرا من الفرار من العاصمة ومن البحث عن ملجأ آخر فى أماكن أخرى . كما اضافت أنهم يتعرضون فى معظم الأحيان لحملات تفتيش لمنازلهم كما يتعرضون لتهديدات بالقتل وبالاعدام .

ورغم ادراك المنظمة للظروف الدقيقة التى تمر بها الصومال فى الوقت الراهن ، وتقديرها لأبعاد المشكلات السياسية المحيطة بالسلطة فقد خاطبت السيد وزير داخلية الصومال ووجهت انتباهه للانتهاكات الخطيرة المشار اليها وناشدته التدخل الفورى ، ووضع حد لكافة اعمال العنف والاضطهاد القائمة على اساس عشائرى ، ورجته حث السلطات المختصة على اجراء تحقيق بغية التعرف على مرتكبى تلك الأعمال ومحاسبتهم وفقا للمعايير الدولية . كما ناشدته اصدار تعليمات للأجهزة المعنية لتمكين كل من يرغب فى الانتقال لمناطق اخرى ان يفعل ذلك بحرية تامة وان تتم كفالة حقوق الانسان لكافة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعشائرية .

السعودية
فصل استاذ جامعى ووقف عالمين من القاء الخطب والمحاضرات

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان بالمملكة السعودية تحمل توقيع « أبناء الجزيرة » وشكوى أخرى تتناول نفس الموضوع تحت عنوان نداء عاجل من « جمعية العدل الدولية » . ولقد تطرق المصدران لأنباء حول فصل أحد أساتذة جامعة الملك سعود وهو الدكتور محمد المسعرى ، ومنع عالمين معروفين ، هما الشيخان سلمان بن فهد العودة ، وعبد الله الجلالى ، من القاء الخطب والمحاضرات ، وسط أنباء عن احتمال اعتقالهما اذا ما واصلا ممارسة حقهما فى التعبير عن آرائهما ومعتقداتهما . هذا وقد أكدت مصادر المنظمة ان المذكورين الثلاثة هم من أصحاب الدعوة السلمية فى التعبير عن أفكارهم ، وأن أيا منهم لم يرتكب أى عنف بل إن نشاطاتهم لم تتجاوز حدود ممارسة حقهم المشروع فى الاعتقاد والتعبير . كما أفادت أن الدكتور المسعرى — أستاذ الفيزياء بجامعة الملك سعود — ربما قد أوقف عن التدريس بسبب آرائه النقدية تجاه بعض القضايا ، وكذلك الأمر بالنسبة للشيخين سلمان العودة وعبد الله الجلالى اللذين تردد أنهما أبديا بعض الآراء تجاه الوجود الأجنبى ابان ازمة الخليج . وقد التمست الشكويان الغاء قرارات الايقاف والفصل بحق المذكورين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم المشروعة .

وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية المملكة العربية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز في أمرهم واعربت عن مخاوفها من ان تكون

الاجراءات التي اتخذت بحق هؤلاء الأشخاص قد جاءت بسبب آرائهم ومعتقداتهم وناشدته تأمين الحقوق السلمية المشروعة لهم ، ومراجعة القرارات الصادرة بحقهم بغية رفع القيود الواردة فيها وكفالة حقهم في حرية الاعتقاد والتعبير ، وحمايتهم من أية قرارات أو اجراءات تعسفية ، مشيرة لتطلعها لانصافهم وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا

احتجاز ٥ أشخاص دون محاكمة ومصادرة جوازت سفر آخرين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان انباء من جانب « منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » — وهي منظمة تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها — حول بعض مظاهر انتهاك حقوق الانسان في المملكة السعودية . وقد جاء في هذه الانباء احتجاز خمسة أشخاص دون محاكمة ، ومصادرة جوازات سفر عدد من الطلاب وصدور قرارات بمنعهم من السفر .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السيد وزير داخلية المملكة العربية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز في أمر هذه الانباء والتي كانت قد أفادت باعتقال كل من الشيخ سمير على الربح ، والشيخ حبيب محمد حسين ، ومحمد حسين الطاروطي وسيد محسن سيد علوي القلاف ، زهير الصفواني خلال الأشهر القليلة الماضية مشيرة الى ان أياً منهم لم يُقدم للمحاكمة كما لم توجه لهم تهم بجرائم محددة . علما بأنها كانت قد اشارت إلى ان احدهم وهو الشيخ سمير على الربح كان قد احتجز هو وزوجته واثنان من ابنائه من الاناث في مطار الرياض ، وافادت انه فيما اخلى سبيل افراد اسرته بعد أيام من ايقافهن استمر احتجازه . وأضافت ان المحتجزين حرموا من تلقي زيارات من ذويهم ، وأنه من غير المعروف حقيقة مصيرهم وما اذا كانوا سيقدمون للمحاكمة .

وفيما يتعلق بسحب جوازات سفر عدد من الطلاب افادت الأنباء الواردة ان سبعة من الطلاب ممن يكملون دراساتهم العليا بالخارج قد تمت مصادرة جوازات سفرهم ويشمل ذلك كلا من الشيخ عبد الجليل الشيخ ، وسيد عبد الكامل ، وسيد هاشم السلمان والشيخ حبيب الأحمد ، ومحمد الوكيل ، والشيخ المصبح ، وعيسى عبد الرحمن . وكان هذا الاجراء قد اتخذ بحق أحدهم وهو محمد الوكيل في المطار عقب عودته من كندا فيما تم بحق الآخرين على الحدود السعودية وفي مطار الظهران . وقد تم منع المشار إليهم من السفر ومن حقهم في مواصلة دراستهم واستكمالها بالخارج .

وفي خطابها الذي وجهته للسيد وزير الداخلية ناشدته المنظمة ايضاح الوضع القانوني للمذكورين اعلاه وطبيعة التهم الموجهة اليهم . كما ناشدته سرعة تقديم المحتجزين لمحاكمة عادلة وذلك اذا ما كانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبة اليهم ، أو اخلاء سبيلهم اذا لم تكن بحقهم مثل هذه التهم مشيرة لمخاوفها من ان تكون الاجراءات المتخذة بحقهم قد جاءت بسبب آرائهم ومعتقداتهم . كما رجته المنظمة العدول عن الاجراء الخاص بسحب جوازات سفر الدارسين الوارد ذكرهم ، والسماح لهم بممارسة حقهم في التنقل والسفر ، واستكمال دراساتهم العليا .

البحرين
اخلاء سبيل ٣٥ سجينا ومشكلات تواجه السجناء بعد الافراج

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان انباء تتعلق بالافراج عن مجموعة من السجناء السياسيين تقدر بنحو خمسة وثلاثين سجينا . أفادت المعلومات الواردة للمنظمة أنهم كانوا قد احتجزوا فيما بين اعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ بتهمة الانتماء لتنظيمات سياسية غير مشروعة ، ويشمل ذلك سبعة افراد من المتهمين بالانتماء إلى « جبهة التحرير الوطنية البحرانية » وآخرون من المتهمين بالانتماء للتيار الاسلامي .

وقد تلقت المنظمة مناشدات بشأنهم تتعلق بأوضاعهم فيما بعد الافراج عنهم وتتضمن مخاوف حول مدى تمتعهم بحقوقهم المدنية بعد اخلاء سبيلهم وقضائهم لفترة العقوبة المقررة ، كما تتضمن مخاوف تجاه بعض المشكلات التي قد تعترضهم في مجال ممارسة حقهم في العمل أو التنقل أو في استصدار جوازات سفرهم ، وغير ذلك من الحقوق التي يخشى — حسبما اوردت الشكوى — من أن تؤثر القضايا التي اتهموا فيها على مدى تمتعهم بها أسوة بباقي المواطنين . وقد التمست المناشدات الواردة للمنظمة كفالة حقوق هؤلاء الأشخاص دون قيود تحد من ممارستهم لها .

وقد خاطبت المنظمة السيد وزير داخلية دولة البحرين وناشدته رفع اية قيود قد تعترض طريق تمتع هؤلاء وغيرهم ممن سبق احتجازهم بحقوقهم المدنية التي يكفلها لهم القانون بعد قضاء فترة عقوباتهم ، مؤكدة على ضرورات إعمال مقتضيات العدالة تجاههم .

هذا وكانت المنظمة قد تابعت حالة هؤلاء الأشخاص أثناء احتجازهم ونظرت بعين القلق لاستمرار احتجاز سبعة منهم رغم انهائهم فترة محكوميتهم في فبراير الماضي وفقا لحق الاعفاء من مدة حكم السجين وهو الحق المطبق في البحرين طبقا للائحة السجون بها . علما بأن تعطيل تطبيق هذا الحق كان قد دفع هؤلاء السجناء لاعلان اضراب عن الطعام في فبراير الماضي في محاولة للضغط على السلطات المختصة للاستجابة لمطالبهم المشروعة . وجدير بالذكر أن هؤلاء السجناء السبعة الذين اطلق سراحهم فيما بعد وهم : عبد الصمد على اسيرى ، وابراهيم عبد الرحمن محمد القصاب ، وحسن على حبيل ، وعدنان جمعة ابراهيم ، واحمد عبد الرحمن الذكير ، ورضى مهدى السماك ، وحسن محمد حسن المحروس .

هذا ولاتزال المنظمة تتطلع لتلقي رد من السلطات بهذا الشأن .

الكويت
المنظمة تدعو لمحاكمات عادلة

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام بالغ انباء المحاكمات التي تشهدها الكويت والخاصة بمحاكمة المتهمين بالتعاون مع قوات الغزو العراقي في الكويت ، والتي من المنتظر ان تتم على عدة مراحل ، وتشمل نحو ٦٢٨ شخصا من جنسيات مختلفة تضم فلسطينيين ، واردنيين ، وعراقيين وغيرهم .

وقد خاطبت المنظمة الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء مشيرة لما تستشعره من قلق ازاء ما تناقلته بعض التقارير والمصادر الصحفية حول صدور احكام بالسجن تصل إلى خمسة عشر عاما على عدد من المتهمين ، وكذلك حول احتمالات صدور احكام بالاعدام تجاه آخرين ممن تثبت ادانتهم في تهم تتضمن اخلالا بأمن الدولة وكذلك تجاه مايتردد من مزاعم حول رفض هيئة المحكمة استدعاء الشهود ، وما ورد حول تعرض بعض المتهمين للتعذيب اثناء احتجازهم ، وذلك فضلا

عما اثير حول غياب حق الاستئناف امام هيئة قضائية اعلى والاقتصار على التماس التظلم من الأحكام الصادرة .

وقد جاء فى الخطاب المذكور ان المنظمة اذ تقدر دقة الأوضاع التى تمر بها البلاد بعد الاحتلال العراق للأراضى الكويتية الا أنها تؤكد فى الوقت ذاته على انتفاء أى تعارض مابين تلك الاعتبارات وكفالة حقوق الانسان والمعايير الدولية لتوفير العدالة . وفى هذا الاطار ناشدته التدخل من اجل كفالة تلك الضمانات لكافة المتهمين ، والتكرم باعمال صلاحياته بعدم التصديق على الأحكام القضائية الصادرة فى ظل غياب مثل هذه الحقوق ، وكذلك بإعادة محاكمة من لم يكفل له مثل هذه الضمانات ، والحيلولة دون تنفيذ أية أحكام بالاعدام قد تصدر اتساقا مع موقف المنظمة الثابت من ضرورة تحاشى احكام الاعدام فى القضايا السياسية .

إلا أنه فى تطور لاحق صدر أول حكم بالاعدام منذ بدء محاكمات المتهمين بالتعاون مع الاحتلال العراق ، وذلك ضد متهم كان يعمل فنيا فى مجال الرادار واتهم بالتعاون مع العراقيين وتقديم معلومات لهم .

وقد ضاعفت تلك الأنباء من دواعى قلق المنظمة خاصة وانها كانت قد اعربت عن مخاوفها من احتمال صدور احكام بالاعدام ، كما أنها كانت قد حذرت منذ بدء المحاكمات مما لاحظته من عدم كفاية الضمانات فى محاكمات الدفعة الأولى من المتهمين .

هذا وقد أعربت المنظمة عن مناشدتها عبر اكثر من مستوى من مستويات التحرك ، فخلاف النداء العاجل الذى وجهته المنظمة للشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ، ورئيس الوزراء ، والحاكم العرفى جددت مناشدتها فى بيانين صحفيين واكبا تلك الأحداث وماسبقها من انتهاكات بحق الجالية الفلسطينية فى الكويت وبعض ابناء الجاليات الأخرى العربية .

كما أرسلت طلبا للسلطات الكويتية المختصة لارسال بعثة تقصى حقائق الا ان السلطات قد علقت هذا الطلب كما علقت طلبا آخر من اتحاد المحامين العرب لارسال مندوبين لحضور المحاكمات علما بأن المنظمة تعتزم اعداد دراسة شاملة حول وقائع هذه المحاكمات .

ومن المعروف ان المنظمة كانت قد أكدت فى بياناتها على انه قد تجمع لديها تقارير مثيرة للقلق حول عدم كفاية الضمانات القانونية الواجبة فى محاكمات المتهمين فى قضايا التعاون مع الاحتلال العراق ومن بين ذلك الاقتضاب فى اجراءات المحاكمات ، والطابع الشكلى فى كفالة الحق فى الدفاع فى بعض الحالات ، ورفض هيئة المحكمة طلبات الدفاع فى استدعاء شهود النفى ، وبروز مزاعم وجود تعذيب ، وتغليظ العقوبات ، واخيرا قصْر التظلم على الالتماسات التى قد ترفع للحاكم العرفى قبل التصديق على الأحكام وهو الأمر الذى افاد البيان عن انه استقر تقدير الأمم المتحدة على أنه لايعد بديلا للحق فى الاستئناف امام محكمة أعلى . كما اشارت الى انها اذ تدرك طبيعة الاتهامات المنظورة امام المحاكم العرفية الكويتية فانها تدرك كذلك ان المدخل الوحيد لمستقبل مستقر هو فى إعلاء القانون وكفالة الضمانات الواجبة . ومن المعروف كذلك ان المنظمة كانت قد أولت اهتمامها قبل بدء المحاكمات لحالات العقاب الجماعى التى تعرض لها ابناء الجالية الفلسطينية فى الكويت وبعض أبناء الجاليات العربية الأخرى بتهمة التعاون مع السلطات العراقية خلال فترة الاحتلال . وطالبت المنظمة بتشكيل لجنة تحقيق قضائية للتحقيق فى وقائع الاعدامات خارج نطاق القانون واعمال التعذيب التى راح ضحيتها عشرات الأفراد . وحذرت من الانسياق وراء منطق العقاب الجماعى تجاه المشتبه فى تعاونهم مع قوات الاحتلال بما لايخل بحقوق هؤلاء فى محاكمة منصفة .

كما كانت قد اعربت عن ارتياحها لتصريحات السادة المسئولين الكويتيين حول التعهد بكفالة الحقوق القانونية للمتهمين وضمان حقهم فى محاكمة عادلة ومنصفة ، واستعدادهم لاستقبال بعثات لتقصى الحقائق الا انها اشارت لأسفها للصورة المؤسفة لتلك المحاكمات ولإستبعاد البت فى طلب المنظمة ارسال بعثة لتقصى الحقائق .

ولاتزال المنظمة تتابع باهتمام انباء المحاكمات الجارية بالكويت كما لاتزال تتطلع لاستجابة السلطات المختصة لمناشدتها .

حالات الاختفاء أثناء الاحتلال العراقى للكويت

تولى المنظمة العربية لحقوق الانسان عنايتها لظاهرة المفقودين اثناء فترة الاحتلال العراق للكويت وهى قضية تؤرق المنظمة كما تؤرق عديدا من الدوائر المعنية بحقوق الانسان .

وقد تلقت المنظمة منذ انتهاء حرب الخليج عديدا من حالات الاختفاء التى شملت مواطنين من جنسيات مختلفة . وقد اجرت المنظمة بشأنهم عدة اتصالات فى اطار مساعيها للتحرى عن حقيقة مصيرهم .

هذا ومن بين الحالات التى وردت للمنظمة بهذا الشأن إلتماسان يتضمنان استفسارا حول حقيقة مصير اثنين من المواطنين المصريين ممن القى القبض عليهما من جانب قوات الاحتلال العراق فى الكويت ويرجح انهما محتجزان بالعراق .

هذا وقد جاء فى الالتماسين الواردين للمنظمة ان كلا من عبد الرحمن محمد عبد الرحمن نصار ومختار احمد الأقطع كانا قد تم ايقافهما بالكويت من جانب قوات الاحتلال العراق . فالقى القبض على الأول فى ٢٥ فبراير ١٩٩١ فيما تم ايقاف الثانى فى ١٩٩١/١/٥ .

واضافت الشكوى أن عبد الرحمن محمد عبد الرحمن نصار كان من بين المقيمين بالكويت منذ نحو ١٦ عاما وأكدت على انه لم يرتكب خلالها أى جرم . كما اشارت إلى ان مختار محمد الأقطع قد تم ترحيله الى البصرة ثم الى بغداد فيما انقطعت اخباره كلية عن ذويه منذ ذلك الحين .

وأضافت انه كان قد تم ايقافه بينما كان يقود سيارته بصحبة زوجته المصرية الجنسية بمنطقة السالمية بالكويت وقد تمت مصادرة سيارته بدعوى ان أوراق ملكيتها غير كاملة رغم أنه — حسبما افادت الشكوى — كان قد اظهر مايثبت ملكيتها لزوجته . كما افادت ان المذكور كان من بين المقيمين بالكويت ، وأنه لم يقترف اى جرم وان سبب القبض عليه ربما يعود لعدم وجود الهوية العراقية بحوزته .

هذا وكانت الشكاوى الواردة للمنظمة قد اعربت عن قلق اسرتيهما حول حقيقة مصيرهما ، واشارت لتطلعهما للحصول على معلومات بشأن ذويهما معربين عن امنياتهما للتوسط فى اخلاء سبيلهما .

هذا وقد ناشدت المنظمة فى خطابها للسيد وزير داخلية العراق القاء الضوء على حقيقة مصير المحتجزين ، كما ناشدته التكرم باخلاء سبيلهما اذا لم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليهما .

الجزائـــر : اختبـــار الديمقراطيـــــة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بارتياح ما اعلنه رئيس الوزراء الجزائرى عن الاتجاه لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل نهاية العام الحالى ، ومارافقه من دعوة جبهة الانقاذ الاسلامية ــ كبرى احزاب المعارضة فى الجزائر ــ لأنصارها الى انهاء الاضراب العام الذى كانت قد دعت اليه فى ٢٥ مايو / آيار الماضى ، كما اثار ارتياح المنظمة كذلك ماتداولته التقارير حول تخفيف الاجراءات الأمنية التى اتخذها الجيش فى اعقاب اعلان الطوارىء فى الخامس من يونيو / حزيران .

وتعتقد المنظمة العربية لحقوق الانسان ان هذه التطورات تفتح الباب لإمكانية تطويق الأزمة السياسية الحادة التى تفجرت بين الحكومة وجبهة الانقاذ الاسلامية بعد قيام الأخيرة بتصعيد مظاهر احتجاجها على القانون الذى كان من المفترض ان تجرى بموجبه الانتخابات التشريعية فى السابع والعشرين من يونيو / حزيران .

وقد كان اندلاع هذه الازمة واحتمالات تصاعدها مبعثا للقلق العميق لدى المنظمة ازاء مارافقها من مظاهر لانتهاك حقوق الانسان ، وماتنذر به من احتمالات لتقويض تجربة الاصلاح الديمقراطى التى انتهجتها الجزائر منذ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٨ والتى انتقلت بالبلاد من نظام الحزب الواحد الى التعددية غير المقيدة واتاحت المناخ لتأسيس اكثر من أربعين حزبا ، وقدمت نموذجا غير مسبوق من قبل الحكومات العربية فيما يتعلق باحترام حق المشاركة فى الحياة السياسية من خلال الاحتكام لصناديق الاقتراع والتى قادت الى فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ بالأغلبية فى الانتخابات الولائية والبلدية فى العام الماضى .

وكان قانون الانتخابات الجديد الذى اقره المجلس الشعبى الوطنى فى ٢ ابريل / نيسان قد رفع عدد مقاعد البرلمان من ٢٩١ إلى ٥٤١ مقعدا واعاد توزيع الدوائر الانتخابية على نحو يزيد من تمثيل المناطق الريفية ، واستبدل نظام التصويت بالأغلبية على دورة واحدة بنظام التصويت بالأغلبية على دورتين ، وحظر القانون استخدام دور العبادة والعلم لأغراض الدعاية الانتخابية واشترط ان يكون الاقتراع شخصيا وفرديا وفرض قيودا على ظروف اللجوء الى التوكيل وحدد عدد التوكيلات المسموح بها لكل ناخب . كما تضمن القانون كذلك قيودا على الترشيح للمستقلين حيث اشترط بالنسبة للمرشح المستقل الحصول على ٥٠٠ توقيع من ناخبى دائرته والحضور الفعلى للموقعين امام القاضى .

واضافة الى ما اثاره اصدار هذا القانون من تحفظ لدى بعض القوى السياسية الجزائرية نتيجة عدم اتاحة فرصة واسعة لمناقشته من قِبل كافة الفعاليات السياسية بالجزائر ، والاكتفاء باقراره من قِبل البرلمان الجزائرى المشّكل من اعضاء جبهة التحرير الوطنية ــ الحزب الحاكم ــ فقد اثارت بنوده تحفظات العديد من القوى السياسية وبخاصة جبهة الانقاذ الاسلامية التى رأت ان القانون يستهدف تحجيم نفوذها وتقليص فرص حصولها على الأغلبية حيث يتيح اسلوب الانتخاب على دورتين الفرصة للقوى التى لم يحالفها الحظ فى الجولة الأولى فى التحالف مع بعضها ضد الجبهة فى الجولة الثانية ، كما ان التوسع فى تمثيل المناطق الريفية والنائية قد انطوى على حرمان الجبهة من ميزات تفوقها فى المدن الكبرى ، وفضلا عن ذلك فان حظر الدعاية فى دور العبادة والتعليم يحرم الجبهة من افضل وسائلها للتعبئة الجماهيرية .

وقد جاءت الدعوة التى وجهتها الجبهة الاسلامية للانقاذ للاضراب العام والشامل من يوم ٢٥ مايو / آيار للمطالبة بالغاء قانون الانتخابات الجديد والدعوة الى انتخابات رئاسية دونما انتظار للتوقيت الرسمى لانتهاء فترة الرئاسة الحالية فى العام ١٩٩٣ ، وما صاحب تنفيذ الاضراب من مظاهر للتوتر فى علاقة الجبهة الاسلامية بالسلطات بمثابة تصعيد للمواجهة التى دفعت بالرئيس الشاذلى بن جديد الى استخدام صلاحياته الدستورية فى اعلان حالة الطوارىء وتأجيل الانتخابات التشريعية .

وقد رافق اعلان الطوارىء فرض حظر التجول على العاصمة الجزائرية وثلاث ولايات اخرى وانتشار قوات الجيش بالعاصمة والمدن الجزائرية . كما تخلل ذلك صدامات دامية فى مواقع متفرقة بين قوات الأمن وانصار الجبهة الاسلامية أودت بحياة عشرات الأشخاص الذين تراوحت التقديرات بشأنهم بين ٣٠ ــ ٥٠ قتيلا . وقد اتهم وزير الداخلية انصار الجبهة الاسلامية باطلاق النار على قوات الأمن فيما نفى استخدام الشرطة للذخيرة الحية ضد تجمعات وتظاهرات انصار الجبهة فى بعض الميادين ، فى الوقت الذى اكدت فيه بعض التقارير استخدام الطلقات المطاطية من جانب أجهزة الأمن بعد ان حظرت السلطات العسكرية المكلفة بالاشراف على حالة الطوارىء التجمعات والمظاهرات والاضرابات وتوزيع المنشورات .

وينص مرسوم اعلان الطوارىء على استمرار فرضها لمدة أربعة أشهر ، وتنطوى بنوده على صلاحيات واسعة للسلطات العسكرية تهدر بموجبها العديد من ضمانات حقوق الانسان التى تعززت فى السنوات الأخيرة . حيث يبيح اتخاذ تدابير الاعتقال الادارى والاخضاع للاقامة الجبرية لكل شخص يقوم بنشاط يمثل خطرا على النظام العام . كما يقضى المرسوم بتقديم المتهمين بتعريض أمن الدولة للخطر الى المحاكم العسكرية المقرر تشكيلها ، كما يجيز اجراء حملات تفتيشية ليلية ونهارية على المحال العامة أو الخاصة أو المساكن وبمقتضى هذا المرسوم يجوز تجميد نشاط الاحزاب السياسية التى تخالف القانون وحل أو وقف نشاط المجالس المحلية فى حالة عرقلتها الخدمات العامة .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى يحدوها الأمل فى تعزيز مابدا مؤخرا من بوادر انفراج لهذه الأزمة تتطلع لأن تعمل السلطات الجزائرية على سرعة معالجة هذه الأزمة بذات الحكمة التى قادت بها مسيرة الاصلاح الديمقراطى فى السنوات الأخيرة ، وتدعو على وجه الخصوص الى سرعة انهاء حالة الطوارىء واتاحة الفرصة لحوار واسع تشارك فيه كافة القوى السياسية من اجل التوصل الى صياغات قانونية مقبولة لدى كافة الأطراف تجرى بموجبها الانتخابات المرتقبة بما يكفل تكافؤ الفرص لكافة الأطراف المشاركة فيها ويحقق ضمانات الحيدة والنزاهة لهذه الانتخابات .

الكويـت : موجز تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق

فى أعقاب حرب الخليج ، أوفدت الأمم المتحدة بعثتين لتقصى الحقائق لكل من العراق والكويت ، وقد نشرت المنظمة موجزا لتقرير بعثة الأمم المتحدة التى زارت العراق ، وتنشر فيما يلى موجزا لتقرير البعثة التى زارت الكويت برئاسة السيد أ . فرح .

استغرقت الزيارة الفترة من ١٦ مارس / آذار إلى ٤ أبريل / نيسان ١٩٩١ وأجرت البعثة ــ خلالها ــ العديد من المقابلات والجولات ، وأصدرت تقريرين ، تعرض الأول لما تكبدته الكويت من خسائر فى الأرواح أثناء الاحتلال وممارسات السلطات العراقية تجاه المدنيين ، بينما تعرض الثانى لتقدير ما أصاب البنية الأساسية فى الكويت من دمار .

كشف **التقرير الأول** عن شتى ممارسات الاحتلال العراق والتى نجم عنها انتهاك الحق فى الحياة . وتفيد المعلومات الواردة فى هذا الصدد ، الى أنه فى الفترة الأولى من الاحتلال ، لجأت السلطات العراقية إلى فرض اجراءات مشددة لقمع أية بوادر للمقاومة تلاها تكثيف لوسائل الارهاب قرب انتهاء الاحتلال .

اما بالنسبة للنظم القانونية والقضائية المعمول بها أثناء تلك الفترة ، فيؤكد التقرير ان غياب الدلائل الموثقة والسجلات الرسمية قد حالت دون تكوين البعثة لصورة واضحة بالرغم من انها تلقت شهادات شفهية تشير باصبع الاتهام الى تشريعات بزعم اعمالها اثناء الاحتلال . كما افادت شهادات أخرى أن سلطات الاحتلال العراق قد عمدت صبغ الكويت بالهوية العراقية كما تجاهلت إعمال أية ضمانات قضائية وقانونية .

وتؤكد البعثة على ضرورة الأخذ فى الاعتبار صعوبة الحصول على أرقام محددة للقتلى وذلك بسبب نزوح معظم سكان الكويت خارج البلاد بينما بقى ٢٠٠,٠٠٠ شخص يمثلون ثلث مجموع السكان الأصليين البالغ عددهم ٦٥٠,٠٠٠ نسمة . وأيضا بسبب الظروف المتغيرة ومنها الإفراج عن الأسرى ، هذا بالاضافة الى وقوع سجلات ووثائق الصليب الأحمر الكويتى فى ايدى قوات الاحتلال وعجز فعاليات الحكومة الكويتية آنذاك . وفى هذا الصدد تتضمن سجلات الصليب الأحمر الكويتى التابع لجمعية الصليب الأحمر الدولية أسماء لـ ٥٠٠٠ شخص لايزالون مجهولى المصير . ومع هذا ، اشارت معظم المقابلات الى وقوع أعمال عنف نجم عنها نسبة عالية من حوادث القتل ارتكبت على أيدى قسمى المخابرات العراقية ، الاستخبارات والمخابرات ، وان لم تتلق البعثة أية دلائل مادية على تقديم أشخاص لمحاكمات أو اجراءات قضائية .

وببحث الممارسات العراقية ، شهد أعضاء البعثة أدوات تعذيب كما استمعوا إلى شهود عيان من الأطباء والعاملين فى حقل الرعاية الطبية . ونُمِى الى علم البعثة معلومات خاصة بالاحتجاز والاعتقال والتعذيب والمعاملة القاسية تضمنت الإغتصاب والعقاب الجماعى .

كما جاء فى التقرير أن أعضاء الجاليات العربية والآسيوية الذين تخلفوا فى الكويت أثناء الاحتلال قد تعرضوا بدورهم لتلك الممارسات . إذ تم اقتحام مقار بعض السفارات والدبلوماسيين مما يمثل انتهاكا خطيرا لحصانتهم الدبلوماسية .

أما **التقرير الثانى** للبعثة فقد عنى بتقدير حجم الأضرار التى أوقعها الغزو العراق بالكويت وتقييم تكاليف احتياجات البلاد الأساسية والحيوية من المرافق والخدمات والموانىء والطائرات واصلاح المبانى الحكومية والاتصالات بعد التدمير الذى احدثه الغزو وذلك فى اطار مرحلة اعادة البناء والتعمير .

بالنسبة **لقطاع انتاج النفط الخام** : أوضح التقرير أنه تم تفجير ٥٥٠ بئرا من مجموع ٩٨٠ بئرا مما نجم عنه تسرب ٢ ــ ٦ ملايين برميل يوميا ، اضافت الى خسائر الكويت ٨,٥ بليون دولار . وفى الوقت الحالى يعتبر انتاج النفط الخام متوقف تماما ومن المستبعد ان يستأنف انتاجه قبل ١٨ شهرا . كما اصيبت الشركة الكويتية الوطنية لتكرير البترول بحالة عجز تام ، وخاصة بعد أن منى معمل تكرير تكساكو بالتدمير الشامل . كما قضى الغزو على انتاج الغاز الطبيعى والسائل ولم يبق من أربع محطات لتعزيز الطاقة سوى محطة واحدة فقط وتعطلت الصناعات البتروكيماوية من جراء النهب والسلب والتخريب المتعمد .

وبالنسبة **للبيئة** عكف فريق البعثة على دراسة المعلومات المتوافرة حول التلوث الناجم عن احتراق النفط والذى يتخذ عدة اشكال ، وبحث مدى تأثيرها على الصحة على المدى القريب والبعيد . وبما ان الدخان السام المنبعث من الآبار المحترقة يشكل مسألة بيئية خطيرة ، فقد اثارت البعثة ضرورة معالجة الدخان والسموم الكيماوية الناتجة عن الاحتراق غير الكامل للنفط المندفع .

وإلى جانب مشكلة السيطرة على حرائق آبار النفط ، اثار قلق البعثة تركيز حقول الالغام والمدفعية والمعدات الحربية على طول ساحل الخليج الممتد من العراق الى السعودية .

واضاف التقرير الى انه تم تدمير مراكز البحث العلمى والمعامل الملحقة بها ، وأن غيرها من المواد والمعدات والمواد المكافحة للتلوث الناجم عن حرائق الآبار النفطية قد تم تهريبها ونقلها الى العراق ، مما يزيد الأمور تعقيدا .

الزراعة والمراعى والمزارع السمكية : تفقدت البعثة منطقتى الوفرة وعبدالى حيث شهدت تدمير الصوبات الزراعية ونظم الرى بها واشارت فى تقريرها الى نقل الثروة الحيوانية وذبحها اثناء فترة الاحتلال بينما تكبدت شركة الاسماك الكويتية خسائر فادحة .

وفى مجال الكهرباء والاتصالات والنقل والمواصلات : أوضحت البعثة أن تكاليف اعادة القطاعات الأساسية لشبكة الطاقة الكهربائية المولدة وشبكة التوزيع تقدر بنحو بليون دولار ، بينما تقيم خسائر الموانىء ، والمطارات وخطوط الطيران الوطنية بنحو ٢ بليون دولار وتكاليف إعادتها بنحو ٥ بلايين دولار وتقدر خسائر قطاع الاتصالات بنحو بليون

وفيما يتعلق بالاسكان والخدمات البلدية : أوضحت البعثة أنه نجم عن تدمير ١٧٠,٠٠٠ وحدة سكنية خسائر تقدر بـ ٢,٥ بليون دولار

وبالنسبة **لقطاع الخدمات** : تفقد فريق البعثة برامج الرعاية الطبية

[البقية ص ٩]

العراق : « الوضع الصحى العام خارج السيطرة »

دراسة ميدانية لفريق علمى من جامعة هارفارد

كشفت دراسة ميدانية قام بها عدد من علماء جامعة هارفارد الأمريكية بعد زيارتهم للعراق فى مايو / آيار عن النتائج الخطيرة للكارثة الصحية التى نجمت عن حرب الخليج . وتوقعت الدراسة وفاة ١٧٠ ألف طفل عراق فى غضون العام المقبل ، فضلا عن وفاة آلاف الراشدين .

ضم الفريق العلمى الذى اعد هذه الدراسة عددا من الأطباء بكلية الصحة العامة وعددا من الخبراء القانونيين بكلية الحقوق بجامعة هارفارد ، وشملت زيارته كلا من مدن النجف وكربلاء والزبير والبصرة وبغداد وتكريت وفلوجه وكركوك والموصل والسليمانية .

خلصت دراسة الفريق العلمى الى ان الوضع الصحى العام فى العراق لايزال خارج السيطرة خلافا لما تورده التقارير الرسمية العراقية أو تقارير الصحافة الغربية . واكدت ان خدمات الصحة العامة فى تدهور متواصل وسيؤدى ذلك اذا ما استمر الى انهيار صحى كامل فى كل المناطق .

وسجلت الدراسة ارتفاعا فى عدد الاصابات بأمراض الالتهاب المعوى والتيفوئيد والكوليرا بمعدلات تنذر بتفشى الأوبئة ، وذلك لأسباب تعود الى تلوث المياه ونقص التغذية الشديد بسبب حالة المجاعة التى بدأت تخيم على البلاد .

وأوضحت الدراسة ان تدمير محطات توليد الطاقة الكهربية خلال الحرب ، وماترتب عليها من تعطل محطات تنقية المياه وشبكة تصريف المجارى ، هو العامل الرئيسى فى انتشار الاوبئة وارتفاع عدد الوفيات بين الأطفال بنسبة تخطت مائة فى المائة . كما لاحظت ان مايزيد على ٥٠٪ من المستشفيات والعيادات الطبية مازالت مغلقة نتيجة للحرب ، وان النظام الصحى فى تدهور مستمر بسبب النقص فى الأدوية والمعدات والعاملين .

وقد جاءت انطباعات بعض اعضاء الفريق لتضيف أبعاداً أكثر قتامه ، فالاوضاع التى كشفت عنها دراستهم — حسب وصف بعضهم — هى مجرد نذير بكارثة مقبلة يدفع فيها المدنيون والأطفال نتائج السياسات التى انتهجت . وقد اكد بعضهم أن معاناة سكان العراق قد تجاوزت الحدود المسموح بها أخلاقياً فى العصر الحديث ، وان هناك حدودا للعقوبات الدولية وانه ينبغى ان يسمح للعراق بحماية أطفاله . كما أوضح بعضهم أن الجهود الذاتية للمهندسين العراقيين قد نجحت فى اصلاح ٢٠٪ من منشآت الطاقة المدمرة غير انهم اكدوا ان اصلاح جميع محطات الطاقة الكهربية من الصعوبة بمكان مالم يسمح للعراق باستيراد المعدات اللازمة .

وعلى صلة بأبعاد الكارثة الصحية التى يواجهها الشعب العراقى ، والتى كشفت عنها الدراسة السابقة فان التقرير الذى تعده « لجنة انقاذ الأطفال فى العراق » وهى لجنة خيرية امريكية يكشف بدوره عن ملامح اخرى للمعاناة ، حيث يشير إلى انخفاض نصيب المدنيين من السعرات الحرارية الى الثلث ، ويقدر احتياجات العراق من المواد الغذائية للعام المقبل لدرء خطر المجاعة الذى يتهددها بحوالى ٤ ملايين طن بالاضافة الى ٢٢ مليون طنا من مسحوق الحليب . كما يشير التقرير الى ان كمية ٤٠ لترا من المياه للشخص الواحد التى اقترحتها بعثة الأمم المتحدة الى بغداد غير كافية فى ظروف انتشار الاوبئة الحالية ، ويدعو الى رفعها الى ١٥٠ لترا مشيرا الى ان هذا المعدل يقل كثيراً عما كان يتلقاه المواطن العراقى قبل الحرب والبالغ ٤٥٠ لترا . ويوضح التقرير ان توفير هذه الكمية من المياه يتطلب تأمين نحو ٧ آلاف طن من الوقود يوميا لتشغيل أجهزة التصفية وحوالى ٤ آلاف طن من وقود الديزل يوميا لتشغيل أجهزة تصريف المجارى فضلا عن نحو ٢٢ طناً من المواد اللازمة لتطهير المياه .

وقد دعت اللجنة الى ارسال معونات غذائية عاجلة الى العراق تتضمن مواد غير قابلة للتلف ولاتحتاج إلى تخزين فى المبردات لعدم توفر الكهرباء ، كما اكدت على الحاجة الملحة الى مختلف أنواع الأدوية . ودعت كذلك الى ارسال مولدات كهربائية ومعدات وأدوات احتياطية خاصة باصلاح هذه المولدات .

واخيرا فقد سبق للمنظمة العربية لحقوق الانسان ان نشرت ملخصا لتقرير بعثة مجلس الامن للعراق الذى نبه بدوره الى الآثار الرهيبة التى خلفتها الحرب على البنية الاساسية فى العراق ، والمعاناة التى يعيشها شعب العراق من جراء النتائج الوخيمة التى افرزتها هذه الحرب . وتعتقد المنظمة ان نشر هذه التقارير لن يؤتى ثماره المرجوة مالم تتضافر الجهود لحث المجتمع الدولى وهيئاته المختلفة لاتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بانقاذ شعب العراق وأطفاله من الكارثة التى يواجهها ويتحمل نتائجها والتى يدرك الجميع انه لم يكن له أى دور فى صنعها .

الكويت (تتمة المنشور ص ٨)

والأجهزة والمعدات والمنشآت الصحية وآثار تدمير شبكات المياه والكهرباء وغيرها على مستوى الصحة العامة والرعاية الطبية فى البلاد . وترى البعثة ان اعادة تأهيل قطاع الصحة سيستغرق عاما كاملا .

وشهد التقرير على التدمير الشامل الذى عم **نظم البحث والمعلومات** ، اذ لم يخلف الغزو أية مراكز بحثية أو علمية أو منشآت تعليمية ذات قيمة ، مما يسلب الكويت قاعدتها الفكرية والثقافية . هذا وقد أتلفت النيران المتحف الوطنى بكافة محتوياته ، ونتج عن ذلك اتلاف تراث لا يقدر بثمن . بينما تقدر تكاليف اعادة شبكتى الاذاعة والتليفزيون والخدمات الصحفية بـ ٥٠٠ مليون دولار .

وفى مجال الخدمات المصرفية والتجارية : أوضح التقرير أن التقديرات التقريبية للخسائر تصل إلى حوالى بليون دولار ، تتمثل فى الممتلكات الكويتية التى قامت قوات الاحتلال العراقية بسلبها إذ تقدر المسروقات من الذهب فقط بـ ١,٣ مليون أوقية قيمتها حوالى ٥٠٠ مليون دولار تم نقله من البنك المركزى فى الكويت . كما لم تسلم المؤسسات التجارية من عمليات السلب والنهب .

هذا وقد تنبأت البعثة بأن الكويت ستشهد تغييرات واضحة فى التركيبة السكانية ونوعية العمالة التى تستعين بها الدولة والخدمات التى ستُوفر للمواطنين والمقيمين . ودعت الى ضرورة تكوين هيئة مختصة كخدمة طوارىء دولية لمجابهة مخاطر اشتعال الآبار النفطية فى الكويت وذلك من خلال توطيد روابط التعاون وتبادل المعلومات والخبرات فى مجال درء تلك المخاطر ، والتى من المتوقع ان تستمر لفترة غير قصيرة .

الشرعية الدولية .. وعدوان اسرائيل المتكرر على لبنـان !

ما الـذى يمكـن ان يحول دون تطبيـق الشرعيـة الدوليـة على العـدوان الاسرائيلى الوحشى الأخير على لبنان ، والـذى استمـر ثلاثـة أيـام متتاليـة (٣ــ ٥ يونيو) وسقط خلاله ٢٢ شهيدا و ٨٢ جريحا على الأقل ، بينهم اطفال مدارس .

ويثير هذا السؤال ــ بداية ــ قضية الانتهاك الاسرائيلى المتكرر لسيادة لبنان وحقوق سكانه فى الجنوب ، والذى عجز المجتمع الـدولى عن وضع حد له على مدى اكثر من ٢٠ عامـا تسلـمت فيها الأمم المتحـدة عشرات الشكاوى والاحتجاجات والاستغاثات اللبنانية . ورغم اننا ــ بهذا المعنى ــ ازاء قضية تقليدية ، الا ان ثمة جديدا بشأن العدوان الأخير الذى يعتبر الأوسع والأكثر عنفـا منـذ الغـزو الاسرائيلى الشامـل للبنـان فى صيـف ١٩٨٢ . فقد جاء هذا العدوان فى الوقت الذى تؤكد السلطـة الشرعيـة اللبنانية بالقول والفعل أن مهمة قوات الجيش التى بدأ ارسالها للجنوب هى منـع الفلسطينيين وغيرهـم من اطـلاق الصواريخ على منطقـة الجليـل الاسرائيلية . وقد توقف اطلاق هذه الصواريخ بالفعل منـذ أوائـل فبراير الماضى ، وان لم تقم قوات الجيش اللبنانى حتى الآن بانهاء عمليات المقاومة التى تقوم بها بعض المنظمات اللبنانية داخل الشريط الحدودى المحتل وهى تعتبر عمليات مشروعة من وجهة نظر القانون الدولى ، الذى تطور فى اتجاه اجازة عمليات المقاومة الوطنيـة للاحتـلال طالما انها موجهـة الى أهـداف عسكرية له . وهذا هو طابع العمليات المحدودة الأخيرة التى نفذت خلال الأيـام السابقـة على العـدوان الاسرائيلى وأهمهـا ، نصب كمين لسيـارة عسكرية تابعة لميليشيا « جيش لبنان الجنوبى » العميل للاحتلال فى ٣٠ مايو ومهاجمة موقعين مشتركين لقوات الاحتلال والميليشيات العميلة فى ٣١ مايو ونصب كمين للدورية مشتركة أيضا فى ٢ يونيو

والواضح انها كلها عمليـات موجهـة ضد أهـداف عسكريـة داخـل الأراضى اللبنانية المحتلة . كما انها من نوع العمليات الصغيرة المعتـادة التـى لاتعكس تحولا فى نمط المقاومة يمكن ان يدفع الى الرد بهذه الوحشية ولذلك فالأرجح ان هذا رد على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيـق « بين لبنـان وسوريا » من ناحية وعلى تطور العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير فى اتجاه التطبيع من ناحية أخرى . فالمعروف ان الحكومة الاسرائيلية هاجمت المعاهدة اللبنانية السورية فيما يعد تدخلا سافراً فى شئون دولتين أخريين . وقام هذا الهجوم على مزاعم لاسند لها بأن المعاهدة تؤدى الى إلتهام لبنـان .

وهذا زعم لا أساس له فى نص المعاهدة التى يدرك أى مطالـع لها أنها لا تتجاوز اعلان مبادىء ، وأن الطرفين كانا حريصين فى صيـاغتها الى الحد الذى جعلها تقتصر على الحد الأدنى لأية معاهدة من هذا النوع . فهى من المنظور التكاملى أقل مستوى من اتفاقات عربية أخرى كاتفاقيـة التكامـل المصرى – السودانى فى السبعينات على سبيل المثال . ولذلك فالواضح أننا ازاء عدوان ذى أهداف سياسية أكثر منها عسكرية ومن الطبيعى ، والحال هكذا ، أن يقع مدنيون لبنانيـون ضحيـة له . وهـذا ما حدث بالفعـل . وخاصة خلال اليوم الثانى للغارات (٦/٤) التى اتسمت بأعلى درجة من العنف والتدمير على مدى أكثر من ثلاث ساعات . وترتب عليها وقـوع خسائر بمدرستين إحداهما مدرسة الراهبات المخلصيات فى مجدليون مما أدى إلى اصابة ١١ تلميذة والأخرى مدرسة مكسيموس شرق صيدا مما أدى إلى اصابة ٧ تلاميذ – أطفال تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٦ أعوام . واستخدمت القوات الاسرائيلية خلال هذه الغـارات نحو ٤٠ طائـرة من طراز فانتـوم وسكاى هوك وكفير إضافة الى عدد من طائـرات اف ١٥٠ و اف ٦٦٠ لتأمين الحماية للطائرات المغيرة . وتم اطلاق أكثر من مائة صاروخ ، بينها صواريخ انشطارية وفراغيـة اضافـة الى قنابـل موقوتـه ومجهـزة للانفجـار

ولم يتحرك الذيـن ظلـوا يتحدثـون عن الشرعيـة الدوليـة طوال أزمـة الخليج ، رغم مناشدة رئيس الـوزراء اللبنـانى الذيـن يسلحـون اسرائيـل ويعطونها الدعم ألا يسهلوا لها القيام بهذه الأعمال ، مشيرا الى أن (أطفالا يصابـون وربما يموتـون تحت القـصف ولا يجوز ترك اسرائيـل تتمادى فى اعتداءاتها) . لكن بدلا من دعوة مجلس الأمن للانعقاد للبحث فى معاقبة المعتدى ، طلبت الادارة الأمريكية من الحكومة اللبنانية عدم دعوة المجلس والاكتفاء بتقديم شكوى مقابل تدخلها لحث اسرائيل على تجميد العمليات العسكريـة . ولم يصاحب ذلك صدور أى نوع من الادانـة الأمريكيـة للعدوان ، بل ولم يرد تعبير العدوان فى أى تعليق صادر عنها . فعلى سبيـل المثال اقتصر تعليق وزارة الخارجية الأمريكية على ابداء القلق من « حلقـة العنف فى لبنان » وليس من العدوان الاسرائيلى . كما لم يتضمن التعليق أية اشارة الى حدوث عدوان أو حتى هجوم ، وإنما كان الحديث عن غارات جوية وبشكل محايد للغاية . فهل يؤكد ذلك أن الاهتمام الفائق بالشرعيـة الدولية طوال الأشهر السبعة لأزمة وحرب الخليج كان مجرد خدعة ؟ ومما يزيد من أهمية هذا السؤال أن مجمل السياسة الاسرائيلية تجاه لبنـان وليس فقط العدوان الأخير ، تتعارض كليا مع هذه الشرعية . كما أنها تنطوى على انتهاك جوهرى لحقوق الانسان فى الجنوب اللبنانى عامة وفى الشريط المحتل منه خاصة . وآخر مظهر حاد لهذا الانتهاك فى الشريط المحتل قيـام عمـلاء الاحتلال الاسرائيلى بارغـام الشبـاب فى الشريـط المحتـل على الانضمـام لميليشيات جيش لبنان الجنـوبى التـى لم تعـد سوى احـدى فصائـل قوات الاحتلال . فبدأت منذ مطلع العام الحالى حملة تجنيد تقوم على الترهيب ، بعد أن أخفقت معظم محاولات الترغيب ، وتسعى الى ارغام معظم الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٧ عاما على التوجـه لمدرسة التـدريب العسكرى التابعة للاحتلال . وأمـا الجنـوب اللبنـانى بعامـة فهـو يواجـه الاعتداءات المتتالية ، والتى كان العدوان الواسع الأخير الرقم ١٤ فيها منذ بداية العام الحالى .

١ غارة جوية	١/٤	البقاع الغربى	٨ قتلى وجرحى
٢ غارة جوية	١/٦	شرق صيدا	٥ جرحى
٣ غارة جوية	١/٣٠	شرق صيدا	٧ جرحى
٤ غارة جوية	٢/٥	اقليم التفاح	٨ قتلى و ٢٧ جريحا
٥ قصف مدفعى	٢/٢٨	كفروما وجبوش	خسائر بالممتلكات
٦ غارة وهمية	٣/٢	شرق صيدا	لا خسائر
٧ غارة جوية	٣/١٥	وادى المريجات	٧ جرحى
٨ غارة جوية	٣/١٩	مخيم عين الحلوة	٨ جرحى منهم ٥ أطفال
٩ قصف صاروخى	٣/٣١	اللونيزة	قتيلين
١٠ قصف مدفعى	٣/٣٠	الحمراء – المنصور –	خسائر بالممتلكات
١١ قصف مدفعى	٤/٩	الجبل الوسطانى ووادى عيسى	خسائر بالممتلكات
١٢ غارة جوية	٤/١٢	شرق صيدا	٤ قتلى و ١٩ جريحا
١٣ غارة جوية	٥/١٨	بشريحات قرب صور	٣ قتلى و ٨ جرحى

تونس : المنظمة تدعو لوقف العنف

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام وقلق بالغين التطورات التى تشهدها الساحة التونسية فى الآونة الأخيرة فقد اعلنت السلطات عن اعتقال اكثر من ٣٠٠ شخص بزعم تورطهم فى مخطط لقلب نظام الحكم . ووفقا للتصريحات المنسوبة لوزير الداخلية فان المتورطين فى هذا المخطط ينتمون الى حركة النهضة الاسلامية المحظور نشاطها ، وأن من بين المعتقلين نحو مائة من العسكريين . وقد اتهم وزير الداخلية زعيم حركة النهضة راشد الغنوشى المقيم فى المنفى بفرنسا بأنه أصدر تعليماته مؤخرا بتصعيد العنف فى مواجهة النظام . كما اعلنت السلطات فى وقت لاحق اسماء عشرة من قادة حركة النهضة مطلوب القبض عليهم ، من بينهم راشد الغنوشى ونجم الدين الحمرونى ، وصالح عبد الرحمن العابدى ، واشارت بعض التقارير إلى أن أجهزة الأمن تلاحق مائة آخرين من قيادات حركة النهضة فى نفس الوقت الذى قدرت فيه مصادر حركة النهضة المعتقلين من انصارها بألفى شخص .

وقد اتهم بيان صادر عن حركة النهضة اطرافا فى الحكم بتنظيم حملة تستهدف تصفية انصارها وأكد أن المواجهة الحالية انطلقت منذ حظر نشاط الاتحاد العام التونسى للطلاب فى مارس / آذار الماضى . كما نفى راشد الغنوشى الاتهامات الموجهة الى حركة النهضة فى محاولة الاستيلاء على السلطة ودعا السلطات التونسية الى اثبات هذه الاتهامات فى اطار محاكمة تتم وفقا للأصول .

وتأتى التطورات الأخيرة فى اطار تصعيد المواجهة بين السلطات من جهة وحركة النهضة الاسلامية من جهة اخرى ، وهى المواجهة التى اتسمت ببروز اعمال العنف والعنف المضاد وذلك منذ شنت السلطات فى نوفمبر / تشرين الثانى حملة اعتقالات شملت مالايقل عن مائتين من انصار الحركة واتهمتهم بالتحريض على شن عمليات تخريبية فى البلاد ، واعلنت عن عزمها تقديم ١٠٢ منهم إلى المحاكمة العسكرية استناداً إلى ان التحقيقات قد كشفت عن تنظيم سرى يسعى لقلب نظام الحكم بالقوة واقامة دولة اسلامية باستخدام العنف . وقد رافق المحاكمة العسكرية الجارية للمتهمين اعلان اكثر من ٢٠ محاميا الانسحاب المؤقت من القضية احتجاجا على ماوصفوه بخرق حقوق الدفاع ، وقد اعلنوا فى بيان لهم فى يناير / كانون الثانى ان المحكمة العسكرية لم تمكنهم من الاتصال بموكليهم والاطلاع على ملفاتهم .

وفى الوقت الذى تواصلت فيه اعتقالات المنتمين الى حركة النهضة على مدى الشهور القليلة الماضية فقد رافقها اعلان السلطات فى اكثر من مناسبة عن تورط انصار الحركة فى استخدام العنف ضد أجهزة الشرطة .

وقد شهدت البلاد تصاعدا فى اعمال العنف وخاصة عندما قام نحو ثلاثين شخصا من الملثمين باقتحام المقر المركزى للحزب الحاكم بالعاصمة فى فبراير / شباط والقوا بمواد حارقة على عدد من حراسه مما اسفر عن مصرع احدهم . وفيما نفت حركة النهضة مسئوليتها عن هذا الحادث فقد بث التليفزيون التونسى اعترافات لبعض العناصر التى ألقى القبض عليها زعموا فيها ان الهجوم على مقر الحزب الحاكم قد جاء وفقا لتوجيهات صادرة عن المسئولين بحركة النهضة .

ووفقا لما اعلنته المصادر الرسمية فقد قتل طالبان فى أوائل مايو / آيار خلال صدامات شهدها عدد من الكليات والمعاهد بالعاصمة . بعد ان هاجم طلاب ينتمون إلى حركة النهضة المكاتب الادارية فى عدد من الكليات والقوا قنابل ادت لاشعال حرائق فى بعض المكاتب اسفرت عن اصابة بعض الطلاب ووفاة اثنين منهم بالمستشفى . غير ان مصادر حركة النهضة اشارت الى مقتل ثلاثة أشخاص واعتقال نحو ١٥٠٠ طالب خلال هذه الأحداث . وقد جاء هذا التطور فى اعقاب الاعلان عن احالة عدد من الأشخاص للمحاكمة فى قضية الاتحاد العام التونسى للطلاب والذى أمرت السلطات بتعليق نشاطاته بعد العثور بمنشآته على قنابل بنزين ومنشورات مناهضة للحكم .

وفى تطور لاحق وردت أنباء عن وفاة اثنين من المعتقلين من أعضاء حركة النهضة ، هما عبد الرؤوف العريبى وعبد العزيز المحواشى ، وقد طالبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان فى منتصف يونيو / حزيران بالتحقيق فى وفاتهما . وأعلنت الهيئة الادارية للرابطة أنها شكلت لجنة خاصة « لإلقاء الضوء على هذا الموضوع البالغ الخطورة » ، ودعت السلطات الى « التعاون مع اللجنة » . وعبر بيان صادر عن الرابطة فى أعقاب سلسلة اجتماعات ، عن القلق البالغ « لاحتمال انتشار ممارسة التعذيب » استنادا إلى الشكاوى التى تصلها . وطلبت من الرئيس زين العابدين بن على ، ومن وزيرى الداخلية والعدل ، العمل على تنفيذ القوانين التى تحظر التعذيب ، وإجراء تحقيق سريع ونزيه وعلنى ، فى شأن جميع التظلمات ، وإحالة من يثبت تورطه فى التعذيب ، إلى القضاء وتعويض الضحايا .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تابعت هذه التطورات بقلق بالغ ، اذ تؤكد على موقفها الثابت والرافض لانتهاج العنف سبيلا فى العمل السياسى سواء من قبل الحكومات أو من قبل بعض الجماعات السياسية ، فانها فى الوقت نفسه تؤكد على ان معالجة ظاهرة العنف السياسى لاينبغى ان تجرى بالتعارض مع احترام حقوق الانسان .

ومن هذا المنطلق فقد ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات التونسية العمل على توفير الضمانات القانونية التى تتطلبها المحاكمة العادلة للمتهمين المشتبه فى تورطهم فى اعمال مؤثمة قانونا ، واطلاق سراح كافة الأشخاص الذين امضوا فترة الايقاف التحفظى والمحددة بعشرة أيام كحد أقصى ما لم توجه لهم تهم محددة .

كما ناشدت المنظمة السلطات اتخاذ اجراءات حازمة لايقاف شتى مظاهر سوء المعاملة لكافة المحتجزين وخاصة فى ظل ما اثارته التقارير التى تلقتها المنظمة من بواعث للقلق بشأن تنامى ممارسات التعذيب خلال فترة الايقاف التحفظى والذى طال العديد من المنتمين لحركة النهضة فى الشهور الأخيرة ومن بينهم العجمى الوريمى الذى تم ايقافه فى ١٥ ابريل / نيسان الماضى ، وعبد اللطيف التليلى الذى تجاوزت فترة اعتقاله التحفظى اربعين يوما بالمخالفة لأحكام القانون ، وعبد السلام الخمارى الذى تعرض الى جانب التعذيب الى الايداع بزنزانه انفرادية والبس ثياب الاعدام وقيد بسلاسل مشدودة الى جدران الزنزانه .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تعقد جمعيتها العمومية الرابعة

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان – فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بمصر – جمعيتها العمومية الرابعة فى ٣١ مايو/آيار ، بمقر نقابة الصحفيين بالقاهرة وذلك بحضور الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية ممثلا لها .

تضمن جدول أعمال الجمعية العمومية مناقشة التقرير المقدم من مجلس أمناء المنظمة والحساب المالى وبعض الجوانب التنظيمية الى جانب انتخاب مجلس الأمناء الجديد المشكل من ١٥ عضوا . كما تخلل الاجتماع الاعلان عن اهداء جائزة فتحى رضوان لحقوق الانسان لاسم المرحوم الدكتور محمود مصطفى عميد أساتذة القانون بمصر تقديرا لاسهاماته الفكرية والفقهية فى الدفاع عن حقوق الانسان ، ومواقفه النقدية الصارمة لكافة القوانين الاستثنائية فى مصر وعلى رأسها قانون الطوارىء .

وقد جدد مجلس الأمناء المنتخب الثقة فى كل من الأستاذ محمد ابراهيم كامل رئيسا للمنظمة المصرية ، والأستاذ نجيب فخرى نائبا للرئيس ، والأستاذ بهى الدين حسن أمينا عاما ، والأستاذ نجاد البرعى أمينا للصندوق .

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الانسان قد عقدت مؤتمرا صحفيا تناول حالة حقوق الانسان فى مصر خلال العام ١٩٩٠ وأصدرت موجزاً لتقريرها باللغتين الانجليزية والفرنسية .

٠٠ وفرع الأردن يعقد جمعيته العمومية الأولى

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فرع الأردن جمعيتها العمومية الأولى فى ١٩٩١/٥/٢ . وتضمن جدول الأعمال بحث حالة العضوية ، والتقرير الادارى ، والتصديق على الحسابات الختامية لسنة ١٩٩٠ ، واقرار مشروع ميزانية ١٩٩١ .

جاء فى التقرير الادارى للفرع الذى قدمه الأستاذ نجيب الرشدان رئيس الفرع ، أن الفرع أصدر بيانات عديدة للتنديد بانتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى المحتلة ، والتضامن مع العراق ، وراجع السلطات فى ١٧ شكوى وردت إليه بشأن انتهاكات ، وأوضح التقرير أن الهيئة الادارية للفرع قد اتجهت مؤخرا لتشكيل لجنة للشكاوى وأخرى اجتماعية لمساعدتها فى انجاز مهماتها .

٠٠ وأمين عام المنظمة يزور ليبيا

تلقى أمين عام المنظمة دعوة لحضور الاحتفالات السنوية لمنح « جائزة القذافى » لحقوق الانسان . قدمت جائزة هذا العام للهنود الحمر كرمز لتعزيز مقاومة الشعوب ضد الإبادة وطمس الهوية . وتعد جائزة هذا العام الثالثة ، وسبق أن منحت جائزتى العامين السابقين لكل من الزعيم الأفريقى نلسون مانديلا ، وأطفال الحجارة فى فلسطين .

وقد أجرى الأستاذ محمد فائق خلال زيارته عدة لقاءات إعلامية ، تلفزيونية وصحفية ، أكد خلالها على أهمية الالتزام بالمواثيق الدولية ، وتطابق التشريعات الوطنية مع هذه المواثيق ، وكذا الممارسات . ونبه إلى أنه مهما كانت خصوصية الوثائق الوطنية لحقوق الانسان ، فلا يجوز أن تتحلل من التراث الانسانى الذى عبرت عنه العهود الدولية المعنية .

فرع المنظمة فى النمسا ينظم ندوة عن : « آليات القرار السياسى والشرعية الديمقراطية فى الوطن العربى »

عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا اجتماعا موسعا فى ١٣ مايو / آيار ١٩٩١ . وتدارست خلاله عددا من المواضيع أهمها التحضير للندوة السنوية الرابعة التى تقرر ان تعقد هذا العام فى ١٣ ــ ١٥ سبتمبر / أيلول القادم واستقر الرأى على أن يكون موضوعها هو : « آليات القرار السياسى والشرعية الديموقراطية فى الوطن العربى » ــ وسيشترك فى الندوة ــ كما جرت العادة ــ مجموعة من الضيوف العرب والأجانب من الشخصيات العامة والفكرية المهتمة بحقوق الانسان فى الوطن العربى .

وقررت اللجنة التنفيذية أيضا الاعداد لحفل كبير للجالية العربية فى النمسا بمناسبة صدور التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الانسان وكتاب الندوة الثالثة التى عقدها فرع النمسا بشأن « الديموقراطية فى الوطن العربى » فى اكتوبر ١٩٩٠ . وسيتم عرض « التقرير » والكتاب فى هذا الحفل .

ثم بحثت قضايا تنظيمية عديدة ولاسيما وسائل زيادة عضوية الفرع وتقوية الروابط بالجالية العربية بالاضافة إلى استعراض نتائج الاجتماع الأخير لمجلس الأمناء للمنظمة العربية لحقوق الانسان (ابريل / نيسان ١٩٩١) وأسفرت مناقشات اللجنة التنفيذية عن التأكيد مجددا على ضرورة تنشيط الجهود لتعزيز مكانة المنظمة وتمكينها من أداء دورها على المستوى القطرى والقومى الشامل للدفاع عن حقوق الانسان ورفع شأن الديموقراطية فى الوطن العربى كسبيل لابديل عنه لضمان مستقبل مأمون وزاهر للأمة العربية .

ومن المقرر أن تجرى المنظمة فى النمسا جولة مناقشة جديدة بشأن مشروع « الميثاق العربى لحقوق الانسان » فى ضوء الوثائق والأوراق المقترحة وتبلور رأياً بذلك .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.